الأنباء
الاربعاء 22 فبراير 2017

توصية بتوزيع 4,5 سنتات نقداً و10٪ منحة

مجموعة «الأهلي المتحد»: 570,6 مليون دولار أرباح 2016 بنمو 6,2٪

أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتائجه المالية للسنة، المنتهية في 31 ديسمبر 2016، والتي تظهر تحقيق أرباح صافية عائدة لحقوق مساهميه بلغت 570,6 مليون دولار، تمثل نموا بنسبة 6,2٪ عن أرباح عام 2015 والتي بلغت 537,2 مليون دولار، في حين سجل الربع الأخير من العام صافي ربح بلغ 128,5 مليون دولار مقابل 118,0 مليون دولار للفترة الربعية نفسها من العام السابق.

وتعكس نتائج العام نموا إيجابيا متواصلا في مؤشرات البنك التشغيلية على الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة إقليميا وعالميا، وجاءت النتائج مدفوعة بزيادة مدروسة ومتحفظة في مستويات الإقراض لقطاعات مستهدفة وبالتوظيف الكفء للسيولة في أصول واستثمارات عالية الجودة، مع الالتزام بإدارة منضبطة للتكاليف، حيث نما صافي دخل البنك من الفوائد بنسبة 1,7٪ ليبلغ 828,2 مليون دولار مقابل 814,7 مليون دولار لعام 2015، فيما سجل صافي الدخل من الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى زيادة قدرها 9,7٪ ليصل إلى 173,3 مليون دولار. وكنتيجة لذلك فقد ازدادت إيرادات التشغيل الإجمالية بنسبة 5,2٪ إلى 1,149,0 مليون دولار مقابل 1,091,9 مليون دولار لعام 2015، مما أسهم مع إجراءات الضبط الرشيد للمصروفات في تحسين نسبة التكاليف الى متوسط الدخل لتبلغ 27,8٪ مقابل 28,3٪ لعام 2015. وكان للإدارة المتحوطة للمخاطر أثرها الواضح في احتفاظ البنك بأعلى معدلات جودة الأصول، حيث لم تتجاوز القروض غير المنتظمة نسبة 2,3٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2016، مع الاستمرار في سياسة متحفظة في تأمين المخصصات الكافية إزاءها، بلغت على ضوئها نسبة تغطية المخصصات المرصودة تجاه أصول محددة 84,9٪ مقابل 84,6٪ لعام 2015 فيما بلغت نسبة التغطية الإجمالية من المخصصات المحددة والاحترازية العامة 155,6٪ مقابل 181,9٪ في 31 ديسمبر 2015 دون الأخذ في الاعتبار الضمانات العينية المتاحة. وعليه فقد ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15,7٪ مقابل 15,6٪ لعام 2015، فيما ارتفع العائد على متوسط الأصول بدوره إلى 1,8٪ مقابل 1,7٪ لعام 2015.

هذا وبلغ العائد الأساسي للسهم 8,0 سنتات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل عائد 7,7 سنتات للسهم للسنة التي سبقتها. وعلى ضوء هذه النتائج المتميزة فقد رفع مجلس الإدارة توصيته للجمعية العامة للبنك بالموافقة على توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بواقع 4,5 سنتات لكل سهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (مقابل 4,5 سنتات لعام 2015) إلى جانب توزيع أسهم منحة بواقع 10٪ (مقابل 5٪ أسهم منحة موزعة على عام 2015).

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، أعرب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي المتحد حمد الحميضي عن ارتياحه قائلا «نجح البنك مرة أخرى في عام 2016 في تحقيق أداء قوي وقياسي يعكس قدرته على مواصلة المسار الصعودي لإيراداته وصافي ربحيته حتى في ظل التحديات الاقتصادية والتشغيلية القائمة في عدد من أسواقه الإقليمية، مما يؤكد بوضوح على قوة وصلابة نموذج عملنا القائم على تنويع قطاعات النشاط والأسواق والتركيز على المعاملات البينية بين هذه الأسواق مع الالتزام الكامل بسياسة متحفظة في إدارة المخاطر والمصروفات».

حمد الحميضي

الحميضي: الأداء القوي والقياسي للبنك يعكس قدرته على مواصلة الأرباح

ترشيد المصروفات زاد من نمو الأرباح التشغيلية إلى مليار دولار

سياسات التحوط حافظت على جودة الأصول.. ونسبة القروض غير المنظمة 2,3٪

وأضاف: «على صعيد مبادرات التوسع الإستراتيجي للمجموعة، فقد شهدنا في العام المنصرم تأسيس البنك الأهلي المتحد المحدود، كبنك تابع مملوك بالكامل للمجموعة ويعمل انطلاقا من مركز دبي المالي العالمي، ومباشرته تقديم عدد كبير من الخدمات والحلول المصرفية المتطورة التي تخدم قطاعات الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وأنشطة التمويل التجاري وأعمال الخزانة، سواء التقليدية منها أو المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لعملائه في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها».

وتابع «ومن جهة أخرى، كان الأداء المالي الممتاز للمجموعة مصحوبا بالإنجازات النوعية البارزة على مستوى بنوكها التابعة والشقيقة محط انتباه وتقدير الأوساط المالية الدولية مجددا، ووجد صداه في اختيار البنك في ديسمبر الماضي كأفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2016 للمرة الثانية من قبل مجلة «ذي بانكر»، المجلة المصرفية الدولية العريقة التابعة لمجموعة الفاينانشال تايمز البريطانية».

واختتم الحميضي تصريحه مؤكدا على الرغم من الأوضاع والتحديات الاقتصادية الشائكة الماثلة أمامنا في المدى المنظور، فإننا على ثقة من قدرة البنك على التعامل معها بكفاءة وحرفية والمضي قدما بخطى مدروسة وخطط واضحة تحقق تطلعات مساهمينا وتخدم احتياجات عملائنا على امتداد المنطقة.

إعـــــلان

دعوة لحضور الاجتماع السادس والخمسين للجمعية العامة العادية والاجتماع الثامن والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع.

يسر مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك.ع دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع السادس والخمسين للجمعية العامة العادية والاجتماع الثامن والثلاثين للجمعية العامة غير العادية المقرر عقدهما في فندق ومنتجع جميرا شاطئ السيلة – قاعة السيلة في تمام الساعة 11:30 والساعة 12:30، على التوالي، من صباح يوم الأربعاء الموافق 2017/03/08 وذلك للنظر في المواد المدرجة في جدولي الأعمال أدناه.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة على العنوان التالي: (منطقة شرق – شارع الخليج العربي – برج أحمد – الدور الخامس) لاستلام بطاقات الدعوة و التوكيلات ونسخة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وجدولي الأعمال، خلال أوقات العمل الرسمية.

وبناء على تعليمات وزارة التجارة والصناعة، فإن تسليم بطاقات الدعوة باليد لن يتم إلا للمساهم ذاته أو من ينوب عنه بموجب كتاب خطي من المساهم نفسه. وفي حالة كون المساهم شركة، تسلم الدعوة لمندوب الشركة بموجب كتاب رسمي موقع من قبل أحد الأشخاص المخولين بالتوقيع ويختم بختم الشركة.

وللاستفسار يرجى الاتصال بالشركة الكويتية للمقاصة على الهاتف رقم 22464579.

جدول أعمال الاجتماع السادس والخمسين للجمعية العامة العادية لمساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع.

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، والمصادقة عليه.
3) تلاوة واعتماد التقرير الخاص بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على البنك (إن وجدت).
4) مناقشة واعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
5) الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 بواقع 7% (سبعة بالمائة) أي بواقع 7 فلوس (سبعة فلوس) لكل سهم، و ذلك للمساهمين المسجلين في سجلات البنك في تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية.
6) الموافقة على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغة -/135,000 د.ك (مائة وخمسة وثلاثون ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
7) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز 10% من إجمالي عدد الأسهم وذلك لمدة ثمانية عشر شهراً.
8) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة على إصدار سندات بكافة أنواعها، بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة داخل أو خارج دولة الكويت وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونا أو ما يعادله بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق "معيار كفاية رأس المال – بازل 3" والقواعد القانونية ذات الصلة، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد نوع تلك السندات وعملتها ومدتها وقيمتها الإسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها ووسائل تغطية قيمتها وقواعد طرحها واستهلاكها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة، وتجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه من المؤسسات المختصة في تنفيذ كل أو بعض ما تقدم.
9) الموافقة على التصريح بمنح قروض أو سلف بالحساب الجاري أو تقديم تسهيلات أو كفالات وخطابات ضمان وكافة المعاملات المصرفية لأعضاء مجلس الإدارة – وفقاً لذات الشروط والقواعد التي يطبقها البنك بالنسبة للغير من عملائه – وذلك وفقاً للمادة 69 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.
10) الموافقة على المعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وتفويض مجلس إدارة البنك في التعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31 وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي البنك للنظر في جدول الأعمال العادي عن السنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31.
11) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
12) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية التي ستنتهي في 2017/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

جدول أعمال الاجتماع الثامن والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع.

1) الموافقة على التعديلات التالية بعقد التأسيس و/أو النظام الأساسي للشركة
-1 الموافقة على تعديل كل من المادة الثانية من عقد التأسيس و المادة الثانية من النظام الأساسي للبنك بشأن أغراضه على النحو التالي:

المادة (2) من عقد التأسيس و المادة (2) من النظام الأساسي (قبل التعديل)	المادة (2) من عقد التأسيس و المادة (2) من النظام الأساسي (النص المقترح)
، أغراض الشركة،	، أغراض الشركة،
1. القيام بكافة أعمال البنوك المصرفية والتجارية والتعامل في الاسهم والسندات والأوراق المالية بكافة أوجه التصرف القانوني، وجميع الأعمال الأخرى التي تجيز القوانين للبنوك والمؤسسات المالية القيام بها.	1. القيام بكافة أعمال البنوك المصرفية والتجارية والتعامل في الاسهم والسندات والأوراق المالية بكافة أوجه التصرف القانوني، وجميع الأعمال الأخرى التي تجيز القوانين للبنوك والمؤسسات المالية القيام بها.
2. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه.	2. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه.
3. الحصول على المال بإصدار سندات القروض.	3. الحصول على المال بإصدار سندات القروض.
4. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الاجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها.	4. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الاجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها.
5. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاقراض والكوبونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال.	5. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاقراض والكوبونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال.
6. الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية.	6. الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية.
7. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال في الكويت وخارجها.	7. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال في الكويت وخارجها.
8. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى وإصدار الكفالات بضمانة أو بدونها.	8. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى وإصدار الكفالات بضمانة أو بدونها.
9. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلة.	9. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلة.
10. شراء وبيع الاوراق المالية لحساب البنك الخاص.	10. شراء وبيع الاوراق المالية لحساب البنك الخاص.
11. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي.	11. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي.
12. عرض أو بيع أوراق مالية لصالح مصدرها أو حليفه أو الحصول على أوراق مالية من المصدر أو حليفه بغرض اعادة تسويقها.	12. عرض أو بيع أوراق مالية لصالح مصدرها أو حليفه أو الحصول على أوراق مالية من المصدر أو حليفه بغرض اعادة تسويقها.
13. خدمات الحفظ المساندة للعملاء / مراقب الاستثمار.	13. خدمات الحفظ المساندة للعملاء / مراقب الاستثمار.
14. إدارة المحافظ الاستثمارية.	14. إدارة المحافظ الاستثمارية.
15. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطروذ والرزم وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة.	15. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطروذ والرزم وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة.
16. شراء واستيراد الأجهزة والمستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة.	16. شراء واستيراد الأجهزة والمستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة.
17. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.	17. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
18. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.	18. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. للشركة أيضاً أن تهتم أو تشترك بأي وجه من وجوه الاشتراك في الشركات أو الهيئات التي تعمل أعمالاً تشابه أعمالها أو التي تعاون على تحقيق أغراضها في الكويت أو الخارج. وأن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها. وذلك وفقا لأحكام القانون والنظام الأساسي المرفق. هذا ويتعين الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي. وفي حال الاندماج لا بد من الحصول على ترخيص مسبق من وزير المالية.	ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. للشركة أيضاً أن تهتم أو تشترك بأي وجه من وجوه الاشتراك في الشركات أو الهيئات التي تعمل أعمالاً تشابه أعمالها أو التي تعاون على تحقيق أغراضها في الكويت أو الخارج. وأن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها. وذلك وفقا لأحكام القانون والنظام الأساسي المرفق. هذا ويتعين الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي. وفي حال الاندماج لا بد من الحصول على ترخيص مسبق من وزير المالية.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد أي من اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية يؤجل الاجتماع أو الاجتماعين (حسب ما تكون الحالة) لمدة أسبوع ليعقد الاجتماع أو الاجتماعين المؤجلين بتاريخ 15 مارس 2017 بذات المكان المذكور أعلاه في تمام الساعة 11 صباحاً وما بعدها. ويعتبر هذا الإعلان كدعوة للاجتماع أو الاجتماعين المؤجلين دون الحاجة لتوجيه أي دعوة جديدة وذلك وفقاً للمادة (143) من قانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

رئيس مجلس الإدارة

بنك الخليج GULF BANK
e-gulfbank.com • 1 805 805

ضمن جهود تطوير أعمالها بخبرات وطنية

مجموعة «ITS» تعين رئيساً تنفيذياً

أعلنت مجموعة «أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية» (ITS) التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تعيين عصام الخشنام رئيسا تنفيذيا ضمن جهود تعزيز وتطوير أعمالها وخدماتها في منطقة الشرق الاوسط والعالم واستمرار ريادتها في تقديم أحدث الحلول المتكاملة في تقنية المعلومات لقطاعات عديدة من أهمها القطاع المالي والمصرفي، حيث تناسب مسيرة عمل الخشنام الذي يستحوذ على 25 عاما من الخبرات في مجالات التقنية والانظمة الآلية والادارة والتطوير والتسويق، مع خطط عمل الشركة وتطلعاتها المستقبلية للنمو والتوسع والتطوير الشامل.

ويعد الخشنام احد الوجوه المعروفة والمتميزة الجهود والاضافات في مجال انظمة تكنولوجيا المعلومات والحلول التقنية بشكل عام، وينسب اليه ابتكار وادارة ومتابعة العديد من حلول التقنية الحديثة في مجال الاعمال المتعددة التي انخرط فيها منذ تخرجه بدرجة البكالوريوس متخصصا في هندسة الكمبيوتر من جامعة باسيفيك في الولايات المتحدة الأميركية في العام 1991 واتبعها بدراسات في جامعة هارفرد في الادارة الاستراتيجية ونظم القيادة الناجحة.

وشغل الخشنام قبل انتقاله الى مجموعة ITS مدير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات في بنك الكويت المركزي، كما شغل مناصب قيادية ابتداء من عام 1992 في العديد من الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، كما كان على اتصال بشكل دائم مع قطاع البنوك والصيرفة من خلال عمله في البنك المركزي، وهما مجالان رئيسيان لأعمال وانشطة واهتمامات مجموعة ITS.

واستطاعت مجموعة ITS الشركة الرائدة في تكنولوجيا المعلومات في المنطقة، وذات الخبرة العريقة، حيث تأسست في العام 1981، تقديم أحدث حلول تكنولوجيا المعلومات لما يزيد على 75 مؤسسة مالية ومصرفية، إضافة الى العديد من العملاء في القطاع الحكومي وقطاع النفط، حيث تعمل المجموعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال كوادر مؤهلة تشتمل على 1200 خبير ومختص في تقنية المعلومات يتوزعون على 7 مكاتب حول العالم.

وحصدت ITS العديد من الجوائز العالمية في مجال تقنية المعلومات، منها جائزة «أفضل مزود لتكنولوجيا المعلومات» من مؤسسة CPI Financial العالمية والمتخصصة بالشأن المالي والمصرفي، وجائزة «أفضل شركة تكنولوجيا المعلومات للاستشارات المالية الإسلامية لعام 2016» و«أفضل منتج لتكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المالية الإسلامية 2016» من مؤسسة GIFA العالمية.

«إبيسكو»: تقطيع 3 ملايين إطار خلال 70 يوماً

قالت رئيسة مجلس ادارة شركة ابيسكو للتجارة العامة والمقاولات م.آلاء حسن انه بعد 70 يوما تشغيليا منذ بداية أعمال تقطيع الإطارات المستعملة في منطقة مقبرة الإطارات المستعملة في ارحية تم تقطيع ما يقارب 3 ملايين إطار، وذلك حسب الخطة المحددة في المرحلة الأولى، والتقطيع يتم وفقا للخطة المقدمة للهيئة العامة للصناعة، حيث ان الالتزام التعاقدي هو مليون ومائة وعشرة آلاف إطار شهريا، والشركة فعليا تقوم بتقطيع ما يزيد على المليون وربع المليون إطار شهريا.

وأضافت أن الشركة ستبدأ بنقل الإطارات المقطعة إلى منطقة السالمي، حيث المساحة التخزينية التي قامت الهيئة العامة للصناعة بتسليمها لنا للدخول في خطوط إنتاج لإعادة تدويرها واستخراج المنتج النهائي منها.

وأوضحت حسن أنه تم نقل ما يقارب 2 مليون إطار مقطع بواقع 30 إلى 50 رحلة يوميا أي متوسط 400 رحلة في 10 أيام، وحاليا الشركة تنتظر تسليمها الأرض الخاصة بمصنع التدوير والذي حان وقت تسليمه حسب الشروط المستوفاة في العقد المبرم مع الهيئة العامة للصناعة واللجنة المنبثقة من مجلس الوزراء والخاصة بتوطين مشروع تدوير الإطارات في منطقة السالمي، من دون أي عقبات أو صعوبات في تنفيذ العمليات التشغيلية والتقطيع حتى الآن.

وأكدت أن الشركة ملتزمة بوعدها مع الهيئة العامة للصناعة بإخلاء المنطقة من الإطارات كما هو مخطط له ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

م.آلاء حسن